

زبدة الأصول

[223] وفيه: ان الممكن كما يحتاج في حدوثه الى المؤثر كذلك يحتاج في بقاءه إليه، لانه لا يخرج عن امكانه بالوجود، ففي كل آن من الانات بما أنه ممكن الافتقار من لوازم ذاته محتاج الى المؤثر ليفيض إليه الوجود، ومفتقر الى مدد مبدعه الاول في كل حين والا لانعمد، بل بالنظر الدقي الحقيقي انه عين الحاجة لا شئ محتاج. فالانسان في كل حين - حتى حين الفعل - مفتقر الى موجد له ليفيض إليه الوجود وسائر المبادئ، والا لما تمكن من ايجاد الفعل، ويكون مثله تعالى (والمثل الاعلى) كتأثير القوة الكهربائية في الضوء، فان الضوء لا يوجد الا حين تمدد القوة بتيارها ويفتقر في بقاء وجوده الى مدد هذه القوة في كل حين. مع أن الله تعالى نفسه في مقام التشريع، والتشريع لا يلزم التفويض، إذ لا معنى للتكليف المولوي فيما لا يملك المولى منه شيئاً. مع أن التفويض لا يتم الا مع سلب اطلاق الملك منه تعالى عن بعض ما في ملكه، وقد قال سبحانه " له ملك السموات والارض " 1، وقال " له الملك وله الحمد " 2، وقال " ما في السماوات وما في الارض " 3. الامر بين الامرين إذا عرفت فساد قول هاتين الطائفتين - أي قول الجبرية والمفوضة - وشناعة تينك المقاليتين، فاعلم أن الحق هو القول بالامر بين الامرين الذي هو الخير كله. وقد مرتقربه وتوضيحه بالمثال، ففعل العبد الاختياري وسط بين الجبر والتفويض، لانه بعد ما عرفت من نفى الجبر والتفويض بالبرهان العقلي، فالافعال الاختيارية الصادرة عن العباد بما أنها تصدر منهم بالاختيار وليس في صدورهم قهر واجبار، فهم مختارون فيها، والافعال

_____ 1 - سورة الحديد: 5. 2 - سورة التغابن: 1. 3

- سورة البقرة: 284. (*)